قضية أدبية...

«أولاد حارتنا والناشر اللبناني»

بقلم الدكتور سهيل ادريس

تحت عنوان «أولاد حارتنا والناشر اللبناني قرأت في «الأخبار» القاهرية الصادرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠ كلمة موقّعة بحرفي «ج. أ».

ويتحدث كاتب الكلمة عن ناشر لبناني لم يذكر اسمه قام بطبع «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ بعد نشرها في «الأهرام» قائلاً:

«ما يقرب من ثلاثين عاماً كاملة، والناشر اللبناني الذكيّ، الذي هو أديب كبير أيضاً، يطبع «أولاد حارتنا» ويوزّع منها عشرات الآلاف من النسخ، ويجني منها أرباحاً هائلة. وفي حدود ما أعلم أرسل لأديبنا الكبير في بداية الستّينيّات مبلغاً ضئيلاً جداً لا أظنّه يتعدّى المائتي جنيه. كم أعطى لنجيب محفوظ من حقوقه مقابل الطبعات المتوالية؟ ولا مليماً».

أودّ أن أكشف لقرّاء «الأخبار» اسم الناشر اللبناني / إنه سهيل ادريس صاحب دار الآداب التي يقول عنها الكاتب في كلمته «وهذه الدار للحقّ قدّمت خدمة كبيرة للأدب العربي، سواء فيما قدّمته من إنتاج عربيّ أو تراجم للأدب العالمي، أو من خلال المجلّة التي كانت تصدرها ولعبت دوراً هاماً في الخمسينيات والستينيات».

ويصف الكاتب صاحب هذه الدار بأنه «أديب كبير» وله «روايات وشخصية ثقافية عربية محترمة».

ولكنه يتهمني بأني في تعاملي مع الأدباء أوثر أن «أسلك جانب التاجر الشاطر الذي لا يدفع الحقوق الواجبة عليه».

ويصف الكاتب الأمر بأنه فضيحة أخلاقية وثقافية الخ... وينهي كلمته قائلاً: «أنها والله لمأساة!».

أولاً: ما دام الكاتب يطلق هذه التهمة «وبدون حرج» كما يقول، فلماذا لم ينشر اسمه صريحاً؟ أليس لأنه محرج، ولأنه لا يملك الوثائق التي تدعم اتّهامه، فغيّب اسمه تحت حرفين، قد يعرفهما القرّاء، ولكن القضاء لا يعترف بأنهما يشكلان إدانة له ماداما مبهمين؟

ألا يدلّ هذا التصرّف، عدم ذكر اسمه صريحاً، على أنه يدّعي جرأة وصراحة لا يملكهما؟

ثانياً: ما دام يعترف بأنّ الناشر اللبناني أديب كبير وشخصية ثقافية عربية محترمة، فكيف يجرؤ على اتّهامه بسرقة حقوقً المؤلّفين؟ كيف يكون محترماً «ناشرٌ لا ضمير له، يسطو على عرق السنين بدون حياء ويجمع الثروة من مؤلفات الأديب مغبون الحق؟».

أما كان اعتراف الكاتب بأهمية شخصية الناشر، كأديب وشخصية ثقافية محترمة، كافياً لجعله يمتنع ـ على الأقل ـ عن اتّهامه باللاأخلاقية بل باللّصوصيّة؟

ثم إن الكاتب يعرف بلا ريب، أن هذا الناشر كان قد أصدر كثيراً من الكتب لكثير من الأدباء المصريين أمثال صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي وأمل دنقل ورجاء النقاش وسامي خشبة وادوار الخراط وسليمان فياض، وأبو المعاطي أبو النجا وسواهم، ونشر قبل ذلك «مذكرات طه حسين» ولم يسبق لأحد منهم أن شكا أيّة شكوى من أن الناشر قد سطا على حقوقه أو سرق جهد عرقه؟

من أين إذن استقى الكاتب حكمه بأنّي سرقت حقوق نجيب محفوظ؟

إن كان على صلة وثيقة بنجيب محفوظ، ومنه استقى الخبر، فما

قوله بالوثيقتين المرفقة صورة عنهما بتوقيع نجيب محفوظ نفسه واعترافه بأنه تسلّم من الأستاذ فتحي نوفل مبلغ ١٧٠٠ (ألف وسبعمئة) جنيه عن الطبعتين الخامسة والسادسة من «أولاد حارتنا»؟ ألا تدلّ هاتان الوثيقتان على أن الأستاذ نجيب محفوظ قد قبض من دار الآداب ما لا يقل عن أربعة آلاف جنيه على الطبعات الستّ الصادرة من «أولاد حارتنا» وليس فقط مائتي جنيه؟

لو كان الكاتب يملك جرأة حقيقية وكرامة حقيقية لوضع اسمه الكامل الصريح، إذن لكان بإمكاننا إقامة دعوى جزائية عليه في احدى المحاكم المصرية ولطلبنا حضور الأستاذ الكبير نجيب محفوظ للشهادة، ولطالبنا كاتب المقال بتعويض كبير عما ارتكبه من افتراء علينا وتشويه لسمعتنا ولو لم يذكر اسمنا صراحة.

أما أن دار الآداب توزّع عشرات الآلاف من نُسَخ الرواية وتجني أرباحاً طائلةً الخ... فهو كلام لا يستند إلى أيّة حجّة، بل هو ادّعاء مجانيّ، لأن رواج «أولاد حارتنا» كان محدوداً بسبب منع الرواية في عدة أقطار عربية.. إلى أن نال الأستاذ محفوظ جائزة نوبل، فاشتدّ الإقبال عليها وتفاءلنا بأن تردّ على الناشر أرباحاً جيّدة، ولكن الأمر عاد علينا بالخسارة، لأن الرواية سرعان ما تمّ تزويرها في بيروت وتسويق النسخة المزوّرة بالآلاف إلى الأقطار العربية التي لم تمنعها من قبل، بل أصبحت توزّع سرّاً حيث كانت ممنوعة، وتُباع بأسعارٍ تنافسيّة منخفضة عطّلت السعر الأساسي، حتى إن توزيعها من دار الآداب قد توقّف تقريباً... ولا نحسب الكاتب المحترم يطالبنا بأن ندفع للمؤلف الكريم حقوقه عن النسخ المزوّرة!.

نحن نعترف بأن في لبنان، وفي مصر أيضاً، مزوّرين كباراً للكتب، ومروّجين كباراً للكتب المزوّرة. ولكننا جعلنا أحد همومنا الرئيسيّة محاربة آفة التزوير، ووضعنا ذلك بنداً مركزياً في نشاط اتحاد الناشرين العرب الذي أتولّى فيه منصب نائب الأمين العام.

وأخيراً فإن دار الآداب لا تزال وستظل تحاول، مع مجلة الآداب بالرغم من كل المصاعب، أن تخدم الثقافة العربية بكل صدق وشرف ومسؤولية.

مقابلة... شاملة!

أجرى الأستاذ عبده وازن الحوار التالي معي تعليقاً على موضوع «أولاد حارتنا» وردّاً على التحقيق الذي نشرته جريدة «الحياة» لمراسلها في القاهرة:

السؤال الأول:

■ أثار الكاتب المصري جمال الغيطاني قضية كتاب «أولاد حارتنا» متهماً دار الآداب بالتغاضي والتقصير عن دفع حقوق التأليف للكاتب نجيب محفوظ. ثم رددت عليه وأبرزت الوثائق التي تقيد بدفع بعض الحقوق. لكن القضية أثيرت مرة أخرى من جديد، محدثةً بعضاً من اللغط. كيف تنظر إلى هذه القضية ككل وإلى أسبابها وحقيقتها؟

الجواب:

ـ ترددت كثيراً في أن أردّ على الأستاذ جمال الغيطاني، وفكّرت بإقامة دعوى قضائية عليه وعلى سواه ممن اتّهموا دار الآداب بتهمة سرقة حقوق رواية «أولاد حارتنا» للأستاذ نجيب محفوظ.

ولكن القضيّة خرجت إلى النور عبر الصحافة، فكان لا بدّ لي من كشف الحقائق حفاظاً على سمعة الدار التي أُشرف عليها، والتي سبق للغيطاني أن امتدحها قائلاً بأنها «للحق قدّمت خدمة كبيرة للأدب العربي، سواء في ما قدمته من إنتاج عربي أو تراجم للأدب العالمي، أو من خلال المجلة التي كانت تصدرها ولعبت دوراً مهماً في الخمسينيّات والستينيّات، كما سبق أن وصف صاحب دار الآداب بأنه «أديب كبير وله روايات، وشخصية ثقافية عربية محترمة».

وكنت أعتقد أنّ إبراز وثيقتين اثنتين فقط يعترف فيهما الأستاذ محفوظ بقبض ١٧٠٠ ألف وسبعمائة جنيه كافيتان لتراجع الكاتب عمّا زعمه؛ ولكنه أصرّ على ادّعاءاته وأضاف إليها اتّهاماً جديداً، هو أن دفع مستحقّات المؤلف بالجنيه المصري يعرّضني ويعرّض وكيلي في القاهرة لطائلة القانون، لأن فيه مخالفة لنظام النقد المصري.

وكلام الغيطاني باطل، لأنه يجهل أن دار الآداب كانت قد حصلت على إذن من وزارة الاقتصاد عام ١٩٦٦، وكان الدكتور لبيب شقير وزيراً للاقتصاد آنذاك، بفتح «حساب غير مقيم ج» رقمه ٧٧٩١٣١، مقيّد لدى بنك الاسكندرية بالقاهرة، فرع قصر النيل، ما يزال مفتوحاً حتى اليوم، وكان وكيل دار الآداب في القاهرة يودع فيه قيمة مبيعات كتب دار الآداب التي تستوردها المكتبات المصرية، وتُدفع هذه المبالغ إلى الأدباء المصريين تعويضات عن حقوقهم من كتبهم أو من مقالاتهم، بموجب شيكات تملك إدارة الدار والمجلة إيصالات رسمية بها موقّعة من أصحابها.. وكان أجدر بالكاتب أن يتحقّق من هذا الأمر قبل أن يبلغ به حقده حدّ استعداء السلطات القضائية والمالية علينا.. وهو لم يتنبّه إلى أن هذه «المخالفة»، إذا صحّ أنها مخالفة، لا تنطبق فقط على الدافع، بل تنطبق أيضاً على القابض، وهو في هذه الحالة الأستاذ نجيب محفوظ نفسه!

السؤال الثاني:

■ **أثيرت القضية وأقحم نجيب محفوظ فيها إقحاماً وربما من دون أن يدري شيئاً عن خلفيات القضية. فقد اعترف جريدة «الحياة» أنه كان راضياً عن الاتفاق الذي جرى بينه وبين دار الآداب. ألا ترى في الأمر تناقضاً؟**

الجواب:

ـ نعتقد اعتقاداً جازماً بأن الأستاذ الكبير نجيب محفوظ لم يكلّف الغيطاني ولا يوسف القعيد بإثارة موضع حقوقه والدفاع عنها تجاه «دار الآداب». فلو راجعنا تصريحيه اللذين أدلى بهما إلى جريدة «الأخبار» وإلى جريدة «الحياة»، فإننا لا نجد فيهما التُهم التي اختلقها أو تكهّن بها الكاتبان...

سأله حنفي المحلاوي في صفحة «أخبار الأدب» التي يقدمها الغيطاني (عدد ١٤/١١/١٩٩٠) عن ظروف التعاقد معي على «أولاد حارتنا» فكان جوابه:

«... أظنّ على ما أذكر أنّ الناشر أفهمني أنه سوف يتعاقد معي وسوف يحصل على النص من «الأهرام» حيث كانت تنشر مسلسلة. وكان الاتفاق جيّداً بعدما سمحت لي الجهات الرسمية بشرها خارج مصر، وتم الاتفاق على ما أذكر في الستينات».

وحين طرح محمد الشاذلي، مندوب «الحياة» في القاهرة، السؤال نفسه على الأستاذ نجيب حول تفاصيل الاتفاق، أجاب بقوله: «لا أتذكر التفاصيل الآن، ولكنني كنت راضياً».

هذان الجوابان يعلنان صراحةً رضى الأستاذ نجيب محفوظ عن الاتفاق، بالرغم من قوله، جواباً على سؤال آخر، إنه لا يتذكّر إذا كتب عقداً مع الدار...

وحين سُئل: «هل نلت حقوقك عن الطبعات التي تلت الطبعة الأولى؟» أجاب «مع كل طبعة جديدة كان الدكتور سهيل يرسل لي مبلغاً من المال عن طريق قريب له في مصر اسمه الأستاذ فتحي نوفل».

وهذا إقرارٌ صريح من الأستاذ محفوظ أنه كان يقبض حقوقاً عن كل طبعة جديدة. وقد نشرت «الحياة» وثيقتين بتوقيعه تنصّان على أنه قبض عن الطبعتين الخامسة والسادسة وحدهما ١٧٠٠ جنيه... وإذا كان أستاذنا الكبير لا يذكر كم قبض عن الطبعة الأولى، فإن سجلّاتنا تذكر أنه قبض، على أقساط، ما مجموعه ٢٢٢٥ ألفان ومئتان وخمسة وعشرون جنيهاً للكميّة التي تمّ الاتفاق عليها وهي ١٠ آلاف نسخة. وهو يصرّح بأنه «كان راضياً»، «وكان الاتفاق جيّداً».

والواقع أن دارنا كانت تأمل بأن تلقى «أولاد حارتنا» رواجاً عظيماً في البلاد العربية حتى تغامر بطبع هذه الكمية دفعة واحدة (وهي أكبر كمية طُبعت في الدار دفعة واحدة، ما عدا طبعات معجم «المنهل»).

ولكن هذه الطبعة استغرق نفادها خمسة أعوام، بسبب أن الرواية منعت في كثير من البلدان العربية (ولا تزال حتى اليوم ممنوعة في معظمها). وينبغي أن نوضح هنا أن الرواية سُمح بتوزيعها في مصر فور صدورها، ولكنها ما لبثت أن صودرت ومنع تداولها في الشهر السادس من عام ١٩٦٨، أي بعد زهاء عام ونصف من صدورها. ويقول مندوب دار الآداب في القاهرة السيد فتحي نوفل في رسالة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧ بأن السيد الوزير الأستاذ محمد فايق أبلغ الأستاذ نجيب محفوظ احتجاج الأزهر على الكتاب حيث قرّر مصادرته، وسلمت مكتبة المدبولي ١٣٠ نسخة من الكتاب لإدارة الرقابة تمهيداً لإعادة تصديره لبيروت مع كتاب أحمد بن بلّة...».

وقد صدرت الطبعة الثانية في أواخر ١٩٧١ بثلاثة آلاف نسخة ودفع مبلغ ٣٠٠ جنيه حقوقها، والطبعة الثالثة في منتصف ١٩٧٧، أي بعد ست سنوات، ودفع مبلغ ٣٠٠ جنيه أيضاً حقوقها بموجب إيصال موقع من المؤلف عثرنا عليه حديثاً في ملفّاتنا، ونرفق صورة منه، والطبعة الرابعة عام ١٩٧٩ ودفعت حقوقها ٣٠٠ جنيه أيضاً. أما الطبعة الخامسة فتأخر صدورها حتى عام ١٩٨٥ والسادسة عام ١٩٨٦، وكان مجموع حقوقهما ١٧٠٠ جنيه بموجب الإيصالين الموقعين من المؤلف والمنشورة صورة عنهما في جريدة «الحياة». ويُعزى سبب ارتفاع القيمة، بالنسبة لحقوق الطبعات الثلاث التي سبقتها، الى تدنّي قيمة سعر صرف العملة.

المشكلة مع صديقنا الكبير الأستاذ نجيب أنه «لا يذكر» كما يقول، ولا يتذكّر أنه كتب عقداً مع الدار، ولكنه يقول في آخر تصريحه لجريدة «الحياة»: «ولقد سمعت أن «أولاد حارتنا»، بعد نوبل، وزعت عدّة طبعات، ولم أحصل على مليم واحد، ثم إن كل الذي حصلت عليه طوال السنوات الماضية مبالغ ضئيلة لا تذكر، ولم آخذ حقي أبداً. حسب الاتفاق».

أما ان الذي حصل عليه طوال السنوات الماضية «مبالغ ضئيلة لا تذكر»، فلا أدري إذا كان مبلغ ٤٨٥٠ جنيهاً دُفع حتى سنة ١٩٨٥ مبلغاً ضئيلاً، إذا قيس بقيمة الجنيه في تلك الفترة، لا بمقياس اليوم. وإلا لما كان يكون «راضياً»...

وأما أنه «سمع» بأن الرواية بعد نوبل وزّعت عدّة طبعات ولم يحصل على مليم واحد، فلا ندري إذا كان «السماع»، بلا بيّنة ولا دليل، كافياً لإثبات الحقيقة!

بقي قوله «ولم آخذ حقي أبداً حسب الاتفاق». أيّ اتفاق ما دام قد ذكر، قبل قليل، أنه لا يتذكّر أنه كتب عقداً مع الدار؟

السؤال الثالث:

■ أصحيح أن الكاتب نجيب محفوظ، كما يقول الغيطاني، لم يتقاض أي مليم عن روايته «أولاد حارتنا» منذ عام ١٩٨٥، وما هي الأسباب؟

الجواب:

ـ صحيح أن دار الآداب لم تدفع للأستاذ الكبير مليماً واحداً بعد ١٩٨٥. ذلك أنها قد سدّدت جميع حقوق التأليف حتى الطبعة السادسة التي تأخر صدورها الى عام ١٩٨٦ كما يفهم من عبارة «الجاري طبعها» في إيصال الأستاذ نجيب المؤرخ في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥. وقد أوضحت في ردّي السابق الذي نشرته «الحياة» (تاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٠) أن الرواية زُوّرت في بيروت بعد حصول المؤلف على جائزة نوبل، و«تم تسويق النسخة المزوّرة بالآلاف إلى الأقطار العربية التي لم تمنعها من قبل، بل أصبحت توزّع سرّاً حيث كانت ممنوعة، وتباع بأسعار تنافسيّة منخفضة عطّلت السعر الأساسي، حتى أن توزيعها من «دار الآداب» توقّف تقريباً...».

وأودّ أن أنتهز هذه المناسبة لآخذ على الأخ محرّر الصفحة الأدبية في «الحياة» ما ارتكب من خطأ في عنونة التحقيق الذي نشر بهذه المناسبة. فقد ورد في العنوان ما نصُّه «نجيب محفوظ: لم أحصل على مليم واحد»، وهذا، كما يتبيّن من الوقائع الواردة، تشويه للحقيقة التي يعترف الأستاذ نجيب بموجبها بأنه قبض على الطبعات كلها حتى سنة ١٩٨٥. فكان ينبغي أن يكون العنوان، ليكون مطابقاً للحقيقة: «نجيب محفوظ: لم أحصل على مليم واحد بعد ١٩٨٥».

وجاء في العنوان الأول للتحقيق: «كتّاب مصريون يرسمون مأساة حقوق المؤلف»، وهذا خطأ آخر في العنوان، لأنه قد يوحي بأن دار الآداب التي نشرت «أولاد حارتنا» هي وراء هذه المأساة... وهو كلام لا ينطبق على كل ما ورد في كلام الذين أدلوا بآرائهم. فإن الشاعر الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي امتدح أمانة دار الآداب مدحاً يثبت تماماً أن معاملة هذه الدار له كمؤلف لا يمكن أن تشكل مأساة.. وحين يدلي المؤلفون الذين تعاملوا مع دارنا بشهاداتهم، فسيعرف القرّاء أنه لا يجوز إطلاق الأحكام على هذا النحو. أما الذين لم يتعاملوا مع دارنا كمؤلفين، فقد تدفعهم أسباب خاصّة، أو دوافع خبيثة إلى الإدلاء بالأخبار الملفّقة أو المغالطات، وقد يبنون أحكامهم على تَكهُّنات لا أساس لها من الصحة.

من هذه التكهُّنات تساؤلات الأستاذ جمال الغيطاني: «إذا كانت الرواية طبعت حتى ذلك التاريخ ستّ طبعات ـ وباعترافه ـ فكم عدد الطبعات خلال السنوات الخمس الماضية؟» فإذا أخبرناه أن الرواية زوّرت بعد حصول المؤلف على جائزة نوبل، تساءل: أين هي النسخ المزوّرة؟ فإذا أكّدنا له أن النسخ التي تباع سرّاً في مصر، والرواية ممنوعة فيها، هي مزوّرة، ادّعى أنه خبير بسوق النشر، ويعرف كم نسخة وزّعنا في القاهرة بسعر عشرة دولارات للنسخة الواحدة «وهو السعر المطبوع على الغلاف الأخير». ونحن نعرف منذ الآن أنه سيكذّبنا إذا قلنا إننا لم نبع أية نسخة بسعر عشرة دولارات، وأن طبعتنا الأصلية لا تحمل سعراً على غلافها الأخير، مما يدلّ على أن النسخة التي يتحدّث عنها في القاهرة هي مزوّرة...

ادّعاءات ومزاعم لا ترتكز إلى أيّة بيّنة، ومثلها كلام كاتب آخر هو يوسف القعيد الذي ما فتىء منذ فترة يفتري على دارنا وينسب إليها تصرّفات لا علاقة لها بها. كلّ ذلك لأن دار الآداب اعتذرت عن نشر كتبه لأنه في رأينا ركيك اللغة سقيم العبارة، وأنه يرتكب أخطاء لغوية فادحة لم يكلّف ناشره نفسه عناء تصحيحها، وهي لا يمكن أن تدخل في بند الأخطاء المطبعية، كما بيّن سماح ادريس في كلمة نشرتها جريدة «السفير» منذ عامين تقريباً.

وقد ادّعى القعيد في تصريحه «للحياة» إن الأستاذ نجيب محفوظ أخبره أنه ينوي إبلاغ النيابة والشرطة، «في حال حضور سهيل ادريس إلى مصر» لأن صاحب «أولاد حارتنا» تعرّض لعملية نهب لم تحدث من قبل سهيل ادريس، فمنذ أن حصل منه على حق نشر أولاد حارتنا لم يحصل منه سوى على مبلغ ضئيل حدّده نجيب بـ ٢٠٠ جنيه فقط» وأضاف القعيد أن الأستاذ نجيب قال له «إن العائد من نوبل ضاع بين سهيل ادريس والجامعة الأميركية، الأول حصل على حق ترجمة الرواية الوحيدة المطبوعة خارج مصر والثاني حصل على حق التصريح بالترجمة لكل أعمالي إلى كل لغات العالم».

إنني أولاً لا أستطيع أن أصدّق أن نجيب محفوظ كان يريد أن يحيلني على النيابة أو يسلّمني إلى الشرطة إذا دخلت إلى مصر، لأن نجيب محفوظ إنسان خلوق لا يمكن أن يتخلّى عن مزاياه التي أعرفها فيه ليلجأ إلى تدبير بوليسيّ ضدّ صديق له يعرفه منذ زمن طويل، وتربطه به، قبل رابطة التعامل النشريّ، رابطة الصداقة والاحترام المتبادل.

وأنا بالمناسبة، أُثبت هنا نصّ رسالتين تلقّيتهما من الصديق الأستاذ نجيب محفوظ. الأولى تعليقاً على وعد كان كاتبنا الكبير قد قطعه لي بإعطاء دار الآداب مجموعة قصص «المرايا» التي كان قد سلّمها لمكتبة مصر مع مجموعة أخرى للطبع، ثم وعدني بسحبها. وحين راجعه وكيل الدار في الأمر، سلّمه هذه الرسالة المؤرخة في ٧٢/٢/١٥.

عزيزي سهيل:

أطيب تحية وسلام، وبعد فإني أقف أمامك لأول مرة خجلاً لعجزي عن الوفاء بوعد. فقد طلبت القصص من مكتبة مصر كما اتفقنا، فتبيّن لي أنها طبعت المجموعتين معاً على أن تنشرهما في مدّتين متباعدتين. إني آسف بحق، وأرجو أن أطبع عندك مستقبلاً كتاباً جديداً بإذن الله. ومما يذكر أن السحار اتفق مع شاب فلسطيني على فتح مكتب للتوزيع في لبنان كوسيلة لمقاومة التزوير.

أرجو يا عزيزي أن تقبل عذري وأسفي مع صادق التحية والمودّة.

المخلص نجيب محفوظ

أما الرسالة الثانية، فقد أرفقها الأستاذ نجيب بـ «شهادة» بعث بها الى «الآداب» بمناسبة يوبيلها الفضي عام ١٩٧٧. وهذا نص الرسالة والشهادة:

عزيزي الدكتور سهيل ادريس:

ألف حمد لله على سلامتك. أنت والأسرة. وقد أرسلت إليك رسالة عقب انتهاء الحرب الجهنميّة لأطمئنّ على صحتك، ولكن الأخ نوفل أخبرني أنك لم تكن في لبنان. ولقد أوحشتنا كثيراً، ونرجو أن نراك في يوم قريب باسم الثغر كعادتك، مشرق الجبين بالصفاء والإبداع، مطمئنّ الخاطر على وطنك ـ وطننا ـ العزيز لبنان.

المخلص: نجيب محفوظ

شهادة

مجلة الآداب تمثل لي أكثر من قيمة خالدة:

ـ تمثّل لي الملتقى الذي يتجاور فيه مفكرو العرب كل شهر.

ـ تمثّل لي الصلة بين الحاضر والتراث.

ـ تمثّل لي الصلة بين الحاضر والتراث والعصر الحديث.

وإن صمودها مع رفعتها لآية على ذكاء صاحبها من ناحية، وأصالة الشعب العربي من ناحية أخرى. تحية للآداب وصاحبها وكتّابها وقرّائها.

نجيب محفوظ

هل يُعقل أن يلجأ من كتب هذا الكلام إلى التهديد بإبلاغ النيابة والشرطة لإيقاف الرجل المكتوب له الذي نشر كتاباً له، ولو ساورته ـ فيما بعد ـ ظنون عن بعض حقوق لم يَنَلْها؟

يقول القعيد متابعاً أكذوبته «وعندما لم يحضر سهيل ادريس المعرض أبلغت نجيب محفوظ ذلك، فطلب مني إبلاغه إن حضر في أيّ مناسبة أخرى».

وأقول أنا: إن القعيد اختلق هذا الموضوع برّمته! ومما يثبت هذا الاختلاق أني دخلت إلى القاهرة في العام الماضي أكثر من مرة، وكانت المرة الأولى بمناسبة معرض الكتاب بالذات، أي المناسبة التي «كانوا» ينتظرونني فيها، وبقيت أسابيع، ورآني كثير من الأدباء المصريين أحضر ندوة شعرية على هامش المعرض، ولم يتعرّض لي أحدٌ من النيابة أو الشرطة... أو حتى المخبرين!

والأمر الثاني المختلق ادّعاء القعيد أن نجيب محفوظ لم يحصل مني، منذ أخذت حق النشر، سوى على مبلغ ٢٠٠ جنيه! ويستطيع القارىء أن يقارن بين هذا الذي ينسبه القعيد إلى محفوظ وبين تصريحات الأستاذ نجيب نفسه الذي لم يذكر أيّ رقم، بل أكّد مرتين أنه كان «راضياً»، على الأقل عن الحقوق التي تقاضاها من الطبعة الأولى... وقد وقّع على ثلاثة إيصالات، هي التي عثرنا عليها في وثائقنا ولم نعثر ـ حتى الآن ـ على الثلاثة الأخرى، ولم نفقد الأمل للعثور عليها في الملفّات بين بيروت والقاهرة. وقيمة هذه الإيصالات وحدها ٢٠٠٠ جنيه لا ٢٠٠ جنيه!

والأمر الثالث المختلق قول القعيد، نقلاً عن لسان الأستاذ نجيب، «أني حصلت على حق ترجمة الرواية الوحيدة المطبوعة خارج مصر». ما معنى هذا الكلام؟ أيقصد الكاتب المفتري أن الأستاذ نجيب أعطاني حق منح حقوق ترجمة «أولاد حارتنا» إلى لغات أجنبية، وأني بالتالي أعطيت هذا الحق لدار نشر أجنبيّة؟ إنني لم آخذ من المؤلف هذا الحق، ولم أعطه لأحد، وقد كنت أتمنّى أن يذكر القعيد اسم هذه الدار الأجنبية!

إنني لآسف أن ينحدر كاتب، أياً كان الحكم على إنتاجه، إلى هذا الدرك من الاختلاق وتشويه الحقائق بل تزويرها! ولا شك في أنه أحسّ بالإثم والذنب بعد أن فرغ من أباطيله فعاوده بعض يقظة من ضمير، لينهي «شهادته» بقوله «هذا لا يقلّل طبعاً من دور دار الآداب التي قرأنا كلّ ما نشرته ووجدنا ثقافتنا عندها في مرحلة مبكرة من العمر».

السؤال الرابع:

■ قبل أن تكون ناشراً، فأنت روائيّ وأديب ومؤلف. كيف ترى العلاقة بين الناشر والمؤلف عموماً في العالم العربي انطلاقاً من تجربتك الخاصة على المستويين، خصوصاً وأن المؤلف العربي يدّعي دوماً أن حقوقه ضائعة، وأن الناشر هو المستفيد الوحيد؟

الجواب:

ـ العلاقة بين الناشر والمؤلف عموماً هي علاقة إشكاليّة، وكثيراً ما يحكمها فقدان ثقة المؤلف بناشره أو موقف الحذر منه خوفاً من الاستغلال. والحق أن المؤلف غالباً ما يكون مُحقّاً في موقفه. فقد أثبتت التجربة والوقائع أن هناك ناشرين كثيرين، لبنانيين وغير لبنانيين، يغمطون المؤلفين حقوقهم، متحايلين على ذلك بطرق شتّى. فهم تارة يخالفون نصّ العقد الذي يبرمونه مع المؤلف إما بطبع كمية أكبر من المنصوص عليها، أو بتصوير الطبعة دون تغيير رقمها ليأكلوا حقوق التأليف، وهم تارة أخرى يتناسون مواعيد التسديد ويختلقون المعاذير الكاذبة ليتملّصوا من الدفع... الخ. وقد شكا إليّ بعض الأدباء أن ناشريهم طبعوا طبعات عديدة من كتبهم ولم يدفعوا لهم إلا جزءاً يسيراً من حقوقهم، فتدخلت مرات عديدة، بصفة الزمالة، لحمل بعض هؤلاء الناشرين على القيام بالتزاماتهم...

إنني في الغالب مع المؤلف ضد الناشر، أطالب بإنصافه ومنحه حقّه في الجهد الذي بذله، لا سيما إذا كان يعيش من قلمه. وأدعو إلى شجب الناشر الفاسد وردعه بالملاحقة القانونية.

ولكن تجربتي الخاصة أظهرت لي أن هناك مؤلفين «مُتعِبين» يصعب التعامل معهم، لأنهم يعتمدون سوء الظنّ بلا مبرّر، وقد

تذهب بأحدهم الأوهام شتى المذاهب لمجّرد أن شخصاً أو صاحب مكتبة أخبره أنه باع مئات النسخ من كتابه، فصدّقه وسارع يتّهم الناشر بلا تحقّق ولا تَثَبُّت!

السؤال الخامس:

■ لعلّك تقصد هنا المؤلف سليمان فياض الذي كتب في «الحياة» شهادة شكّك فيها بصدق تعاملك معه؟

الجواب:

ـ ربما كنت أقصده وأقصد غيره. والحقيقة أن سليمان فياض صدمني بل أذهلني بكلامه.. فلو لم أكن أعتبره صديقاً وفيّاً، لما استشهدت به في عداد الذين تعاملت معهم دار الآداب من الأدباء المصريين تعاملاً نعتبره نموذجاً للوفاء والأمانة، فإذا بشهادته التي أدلى بها «للحياة» نموذج للغدر والخيانة.

أذكر أن آخر لقاء مع سليمان فياض كان منذ ثلاث سنوات في القاهرة. وقد كان كجميع اللقاءات السابقة وديّاً للغاية. والحق أني كنت معجباً بقصص سليمان فياض، وحريصاً على تقديمه في مجلة «الآداب» بكل ما كتبه. وقد نشرت له «دار الآداب» ثلاث مجموعات قصصية في ألفي نسخة لكل منها، ولم أسمع منه كلمة تذمُّر أو شكوى، وكان الاتفاق الشفهيّ معه على أخذ مبلغ مقطوع مقداره مئة جنيه على كل مجموعة من هذه المجموعات التي صدرت بين ١٩٦٩ و١٩٧٤، وقد أقرّ هو في شهادته بقبض هذه المبالغ.

والواقع أن علاقة سليمان فياض بـ «الآداب» تعود إلى سنواتها الأولى، وقد نُشرت له في المجلة عشرات القصص التي كان يتقاضى عنها أجوراً كان موافقاً عليها، وإلّا لما استمرّ في موافاة «الآداب» بإنتاجه، وهي نفسها التي جمعها في تلك المجموعات الثلاث، أو جمع معظمها فيها، وتقاضى عليها مرة أخرى بصفتها كتباً. وأكتفي هنا بإيراد بعض عبارات من رسائل له كان يوافيني بها قبل أن يصبح مراسلاً للمجلة وبعد ذلك أيضاً.

فقد كتب يقول في رسالة بتاريخ ١٩٧٠/٩/٤: «إنني حقاً سعيد بمعاملتك معي، سعيدٌ برضاك عما أكتبه».

وجاء في آخر هذه الرسالة نفسها عن موضوع إصدار مجموعته الأولى «أحزان حزيران»: «أسعدتني موافقتك على ما أمّلته منك عن المجموعة مكافأة وعدد نسخ. وصدّقني أنه حتى لو لم تقبل، وقلت عن الكتاب نعم، لبعثت به إليك أيضاً، كما أفعل الآن، لأنني أعتزّ بك وأدين بفضل لا يُنسى للآداب».

ويقول في رسالة أخرى غير مؤرَّخة: «أيها الصديق لست أمنّ، ففضلك عليّ وفضل الآداب لا ينسى مطلقاً. إنني فقط أئنّ، أعلنك بأنّي أتألّم...».

والحق أن سليمان فياض كان يعتب على دار الآداب لتأخّرها في إصدار كتبه، وكان من أسباب هذا التأخير تيقُّن الدار من عدم رواج المجاميع القصصية. وبقدر ما كنت أرحّب بنشر قصصه في «الآداب» كنت أتردّد في نشرها كتباً حتى لا تصاب الدار بالخسارة منها. ومع ذلك، فقد كان ينتهي الأمر بي إلى إرسال وعد له باصدارها مع وعيي المسّبق بأنّ الألفي نسخة سيستغرق نفادها من السوق خمس سنوات على الأقل، وهذا الكتاب، في مقاييس النشر المادّيّة، كتاب خاسر.

وأودّ أن أستشهد هنا بمقطع من رسالة بعثت بها إليه بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٥ بصدد نشر مجموعته القصصية الثالثة والأخيرة «زمن الصمت والضباب»:

«أما نشر مجموعتك القصصية الموجودة عندي، فقد أدرجتها في البرنامج القادم (أواخر هذا العام أو أوائل العام القادم) بسبب ظروف النشر في لبنان هذه الفترة وإغلاق الحدود السورية وعدم الإقبال على الأدب إجمالاً.

«أنت تعرف كم أقدّرك وأحبّ قصصك، ولكن المجاميع القصصية إجمالاً ضعيفة الرواج، بصرف النظر عن أهمية المؤلف. ولذلك فيؤسفني يا عزيزي سليمان ألّا أستطيع طبع الكمية التي تقترح. ولعلّ الأوضاع في المستقبل تتحسّن. وأنا أتمنّى أن يظلّ إنتاجك كلّه يصدر عن دار الآداب. ولكن إذا كانت الدار لا تستطيع أن تنهض بكل انتاجك الغزير، فسيكون ظلماً لك أن نطالبك بعدم النشر لدى دور نشر أخرى. إن من حق دار الآداب عليك فقط أن تبدأ فتعرض عليها ما ترى نشره، فإذا اعتذرتْ فلك الحريّة كلها في أن تصدر إنتاجك حيث تشاء. ولهذا فبالنسبة لنشر مجموعة روايات قصيرة لك بينها «أصوات» المنشورة سابقاً في كتاب في بغداد، فان الدار لا تستطيع أن تدرجها في موسمها النشري القادم لأن عندنا كتاباً لك...»

والواقع أن هذا الكتاب «زمن الصمت والضباب» لم يصدر إلا بعد عام من تاريخ هذه الرسالة. ويكفي هذا التأخير دلالة على أن الدار كانت غير متحمّسة لنشر المجموعة للسبب الوارد في رسالتي من أن «المجاميع القصصية إجمالاً ضعيفة الرواج» وإنما كانت دارنا ترى أن الامتناع الكلّي عن نشر الكتب، لمجرّد أنها غير رائجة، نوع من التخلّي عن دورها في تشجيع بعض الفنون الأدبية التي أفسحت لها المجال واسعاً في مجلة «الآداب»، ومنها القصص والدواوين الشعرية.

سُقت هذه الوقائع لأعلّق على ما ذهب إليه سليمان فياض في تحقيق «الحياة». إنه اليوم يشكّك في صدق معاملة دار الآداب له حين يقول بصدد نشر كتبه: «أخذت عن كل كتاب، ومن يومها وإلى الآن مئة جنيه مصري، منذ عام ١٩٦٩ إلى ١٩٩٠» وأضاف: «ولا أعلم هل أعيد طبع أيّ كتاب أم لا، وما هي كمية المطبوع؟»

لنفترض أنه لم يكن راضياً حين تسلّم تعويضه عن الكتاب

ردّ أخير . . .

كنت قد بعثت إلى جريدة «الأخبار» بردّي الأول على كلمة جمال الغيطاني المنشورة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠، فنشرها بعدد «الأخبار» المؤرخ في ٣١/١٠/١٩٩٠، ولكنه نشرها مشوّهة إذ حذف منها مقاطع هامّة، بحجة أن هذه المقاطع «تتضمن قذفاً وسبّاً صريحاً» . . .

وسيادته لا يعدّ اتهامنا باللاأخلاقية بل باللصوصية من قبيل القذف والسبّ الصريح!

وعلى كل حال، فإن ردّه على ردّنا هو اجترار للتكهّنات السابقة . . فإذا تجاوزناها إلى تساؤله التالي «فإذا كانت «أولاد حارتنا» قد طبعت حتى عام ١٩٨٥ سبع طبعات، ألا يعني هذا رواجها الشديد رغم مصادرتها في أكثر من بلد عربيّ؟»

أولاً: من الواضح أن الغيطاني «اخترع» من عنده طبعة جديدة، فإن عدد الطبعات هو ستّ لا سبع، وليس في السوق طبعة تحمل هذا الرقم!

ثانياً: لا يا سيدي! هذا لا يعني «رواجها الشديد» . . ذلك أن الطبعة الأولى التي صدرت أواخر ١٩٦٦ في عشرة آلاف نسخة بقيت حتى نفدت حوالى خمس سنوات، وفي الأعوام الخمسة عشر التالية، من ١٩٧١ حتى ١٩٨٥، طبع ما مجموعه خمسة عشر ألف نسخة، وهو عدد قليل بالنسبة لكاتب كبير شديد الرواج كالأستاذ نجيب محفوظ. ولا حاجة إلى الترديد بأن سبب هذا الضعف النسبي في الرواج يعود إلى منع «أولاد حارتنا».

أما أن الناشر قد أرسل مكافأة هذه الطبعات بالجنيه المصري، فهذا لا يضيره في شيء، لأن هذا هو المتفق عليه مع المؤلف بدليل الإيصالات التي وقّعها . .

وتعليقاً على التزوير، يقول الغيطاني: «من المعروف أن التزوير في لبنان يتم بالنسبة للكتب الصادرة في البلاد العربية الأخرى ولا يشمل المطبوعات اللبنانية».

وجواباً عليه نقول: إنّ هذا يدلّ دلالة صريحة على عدم فهمه لقضايا التزوير، رغم ادّعائه في تصريح آخر أنه خبير بسوق النشر. إن عشرات الكتب اللبنانية أو المطبوعة في لبنان لمؤلفين عرب أو أجانب قد زوّرت تزويراً واسعاً على أيدي «مافيات التزوير» في لبنان. وإحدى هذه المافيات هي التي زورت «أولاد حارتنا». والتزوير، يا سيدي الخبير، هو مرادف هنا للتصوير، تصوير كل صفحات الكتاب، بما فيها طبعاً اسم الناشر على الغلاف وفي الصفحة الداخلية . .

وقد زوّرت المافيا اللبنانية أيضاً، عدة كتب من منشورات دار الآداب الرائجة، وهي من مؤلفات الروائي حنا مينه، كما زوّرت أخيراً أهم كتب الدار، وهو معجم «المنهل» (فرنسي - عربي). ونحن نلاحق اليوم قضائياً هؤلاء المزّورين المجرمين.

وأخيراً، فإن قول الغيطاني «وكل نسخة معروضة في السوق العربي أو في الخارج صادرة عن دار الآداب» هو محض ادّعاء سندحضه قريباً في القاهرة بالذات!

الأول، فلماذا وافق على نشر الكتابين الآخرين، ولماذا ظل يتعامل مع «الآداب» سبع سنوات على الأقل بعد صدور كتابه الأخير «زمن الصمت والضباب»، ولماذا ظلّ صامتاً حتى الآن، أي طوال عشر سنوات أخرى ليطلع الآن فيشارك في الحملة المغرضة الظالمة على دارنا؟ أتراه يعتقد أنه يكفي أن يُقال له إن مجموعة «أحزان حزيران» قد لاقت رواجاً شديداً بين شبّان المقاومة في الضفّة الغربية وقطاع غزة» حتى يكون صحيحاً أنها بيعت هناك بألوف النسخ؟ هل يملك سيادته أرقاماً موثوقة من المكتبات مدعمة بـ «فواتير» رسمية من الدار الناشرة؟ ألا يشعر بالخجل أن يتهم ناشراً له أعطاه ما كان موافقاً على أخذه، وكانت تربطه به صداقة متينة، وقد راسل مجلته فترة من الزمن بعد نشر مجاميعه الثلاث (كيف قبل أن يكون مراسلاً لمن كان «يأكل» حقوقه؟) وظلّ يوافي المجلة بانتاجه حتى عام ١٩٨٠، ثم يأتي الآن ليلقي بذور شكوكه الآثمة؟

هذا إذن نموذج لغدر بعض المؤلفين مع ناشريهم. وسأتجاوز ما قاله سليمان فياض بخصوص «أولاد حارتنا»، فكلامه كلّه مثير للسخرية، ولا سيما بالنسبة للحسابات التي أجراها وبناها كلّها على افتراضات وتكهّنات لا على وقائع ووثائق.

وأنهي كلامي عنه بهذه العبارات التي كتبها لي في رسالة بتاريخ ٧٤/٧/٢٨ بعد صدور مجموعته الثالثة «زمن الصمت والضباب»:

«تسلّمت اليوم من الصديق فتحي (نوفل) نسختين من كتابي.

أعجبني جمال الغلاف، التصميم والألوان. وراقت لي الطباعة، والثمن بالنسبة للسوق الآن معتدل. فأشكر لك عنايتك واهتمامك، وتقديري الأبديّ لصداقتك ووفائك. وبودّي لو تتيح الظروف فرصة ما لخدمتك، بصورة ترضيك».

ها هي الظروف الملائمة قد أُتيحت لك على أفضل وجه.. فشُكراً لـ «وفائك» أيُّها «الصديق»!

السؤال السادس:

■ قضية نجيب محفوظ و«أولاد حارتنا» كيف ستنتهي في رأيك، وهل الوثائق التي في حوزتك تثبت اختلاق الاتهامات الموجهة ضد «دار الآداب»؟

الجواب:

ـ ليس من العسير أن يلاحظ القارىء أنّ ثلاثة إيصالات من مجموع الإيصالات الستة التي وقّعها الأستاذ نجيب محفوظ ناقصة، هي إيصالات التعويض عن الطبعة الأولى والطبعة الثانية والطبعة الرابعة. أما الطبعات الثالثة والخامسة والسادسة، فإيصالاتها موجودة (ومرفق بهذا الكلام صور عنها) وربما كانت تلك الإيصالات قد فُقدت أثناء الحرب الأهلية في لبنان، أثناء نقل مقرّنا بين ثلاثة مكاتب، ونقل مستودعاتنا من بناية «مركز الكتاب» التي أصابها دمارٌ كبير وغرق أحد مستودعاتها بالمياه. ولكن سجّلاتنا المالية تثبت قيمة هذه التعويضات، وهي مصدّقة من الجهات الرسمية المالية، أي صالحة لدى المحاكم عند اللزوم.

ومن الوثائق التي فقدناها أيضاً نسخة العقد الذي وقّعناه مع المؤلف. ونحن على ثقة بأن نسخة العقد الأخرى الخاصة به موجودة في أوراقه، وسيجدها إذا بحث عنها[1].

لقد أدلينا بدلونا، وقلنا ما لدينا بشأن حقوق «أولاد حارتنا»[2]. والكلمة الآن للأستاذ نجيب محفوظ، ننتظرها وحدها ونقول فيها ما قد يحتاج للقول. إنني أحترمه وأقدّره، وإن كنت قد انقطعتُ عن زيارته لاختلاف معه في بعض المواقف السياسية.

أما الكتّاب الذين علّقت على كلامهم، وحكمت على قيمة هذا الكلام، فلن أردّ عليهم بعد الآن. أما إذا واصلوا حملتهم بما يُعتبر قذفاً وتشويهاً للسمعة، فإن المحاكم ستكون بيني وبينهم.

بقيت كلمة أختم بها هذا الحديث: لئن كان في مصر بعض المغرضين الذين تحرّكهم بعض الدوافع المشبوهة، فإن مصر مليئة بالشرفاء (وليس أحمد عبد المعطي حجازي إلا واحداً منهم)، وهؤلاء هم الذين نراهن عليهم في المعركة الثقافية خاصة، والمعركة القومية عامة.

سهيل ادريس

(١) عثرنا اليوم على إيصال الطبعة الرابعة ونضيفه إلى الوثائق المصوَّرة، وهكذا يبقى ناقصاً إيصالا الطبعتين الأولى والثانية.

(٢) سأرسل إلى الأستاذ محمود عبد المنعم مراد نقيب الناشرين المصريين ملفاً كاملاً بالوثائق والرسائل المتعلقة بهذه القضية على بيّنة من الأمر كله.

وثيقة أولى

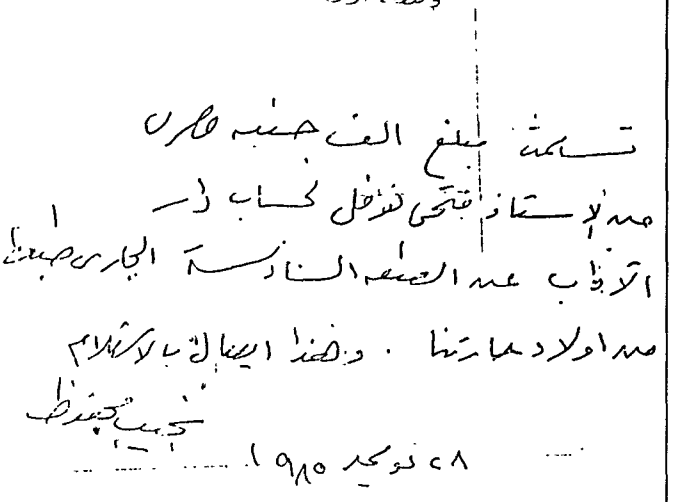

وثيقة أولى

تسلمت مبلغ ألف جنيه مصري من الأستاذ فتحي نوفل لحساب دار الآداب عن الطبعة السادسة الجاري طبعها من أولاد حارتنا. وهذا إيصال بالاستلام.

نجيب محفوظ

٢٨ نوفمبر ١٩٨٥

وثيقة ثانية

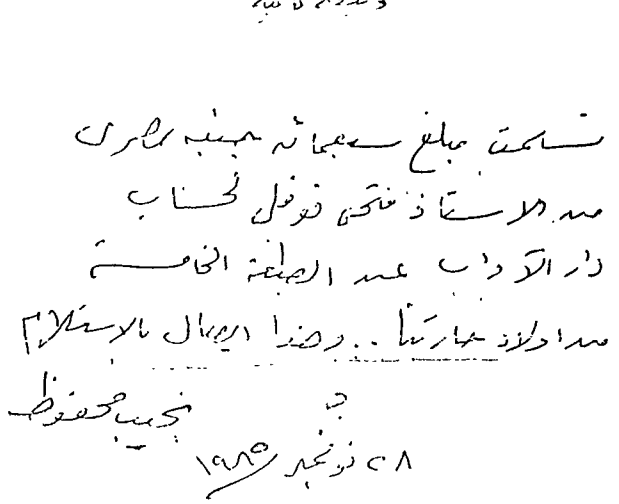

وثيقة ثانية

تسلمت مبلغ سبعمائة جنيه مصري من الأستاذ فتحي نوفل لحساب دار الآداب عن الطبعة الخامسة من أولاد حارتنا.. وهذا إيصال بالاستلام.

نجيب محفوظ

٢٨ نوفمبر ١٩٨٥

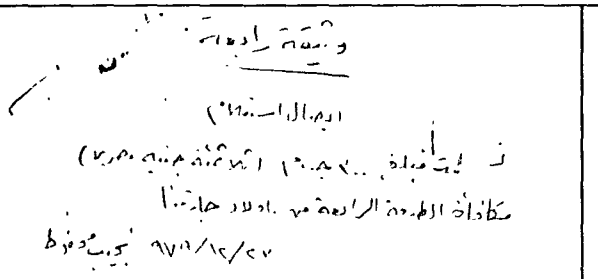

وثيقة ثالثة

تسلمت شيكاً بمبلغ ثلاثمئة جنيه مصري لا غير من دار الآداب عن طبعة ثالثة لأولاد حارتنا.

نجيب محفوظ

٢٦ مايو ١٩٧٧

وثيقة رابعة

إيصال استلام

تسلمت مبلغ ٣٠٠ ج.م. (ثلثمائة جنيه مصري) مكافأة الطبعة الرابعة من أولاد حارتنا.

نجيب محفوظ

٩٧٩/١٢/٢٣

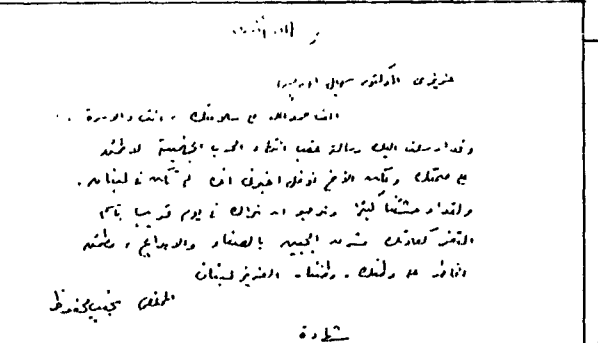

عزيزي الدكتور سهيل ادريس

ألف حمد الله على سلامتك، أنت والأسرة. وقد أرسلت إليك رسالة عقب انتهاء الحرب الجهنمية لأطمئن على صحتك ولكن الأخ نوفل أخبرني أنك لم تكن في لبنان. ولقد أدهشتنا كثيراً ونرجو أن نراك في يوم قريب باسم الثغر كعادتك مشرق الجبين بالصفاء والإبداع، مطمئن الخاطر على وطنك ـ وطننا ـ العزيز لبنان.

المخلص نجيب محفوظ

شهادة

مجلة الآداب تمثل لي أكثر من قيمة خالدة

تمثل لي الملتقى الذي يتحاور فيه مفكرو العرب كل شهر

تمثل لي الصلة بين الحاضر والتراث

تمثل لي الصلة بين الحاضر والتراث والعصر الحديث

إن صمودها مع رفعتها قوية على ذكاء صاحبها من ناحية وأصالة الشعب العربي من ناحية أخرى.

تحية للآداب وصاحبها وكتابها وقرائها.

نجيب محفوظ

عزيزي الدكتور سهيل ادريس

ألف تحية وسلام وبعد فإني أقف أمامك لأول مرة خجلاً لعجزي عن الوفاء بوعد، فقد طلبت القصص من مكتبة مصر كما اتفقنا فتبين لي أنها طبعت المجموعتين معاً على أن تنشرهما في مدتين متباعدتين. إني آسف بحق، وأرجو أن أطبع عندك مستقبلاً كتاباً جديداً بإذن الله. ومما يذكر أن السحار اتفق مع شاب فلسطيني على فتح مكتب للتوزيع في لبنان كوسيلة لمقاومة التزوير.

أرجو يا عزيزي أن تقبل عذري وأسفي، مع صادق التحية والمودة.

المخلص

نجيب محفوظ

رسالة

عزيزي سهيل